A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/42/PV.51
4 November 1987

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الثانية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية [٣٥]
(أ) تقرير الأمين العام
(ب) مشروع قرار

منح مصرف التنمية الافريقي مركز المراقب لدى الجمعية العامة : مشروع قرار [١٤٠]

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية : مشروع قرار [١٤٢]

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية : مشروع قرار [١٤٣]

السنة الدولية للسلم [١٢٦]
(أ) تقرير الأمين العام
(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . ويستحسن ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64303/A ٤٥٧٥ز

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ .

البند ٣٥ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية

(أ) تقرير الأمين العام (A/42/419 و Add.1)

(ب) مشروع قرار (A/42/L.13/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل مدغشقر ليتولى عرض مشروع القرار A/42/L.13/Rev.1 .

السيد رابيتافيكا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد تطور التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بصورة طبيعية وتلقائية ومتناسقة إلى درجة أننا نتساءل أحيانا عما يدعونا لأن نواصل النقاش بشأنه . ولكن هناك حاجة في عالمنا هذا إلى التحقق ، بل وإلى إعادة التيقن ، من كل حقيقة ثابتة حتى اذا كنا نعرف أن المنظمتين ، القائمتين على مبادئ القانون والعدالة والتقدم الاجتماعي ، لهما أهداف متماثلة إن لم تكن متطابقة . إن التعاون قائم ويجري تعزيزه على أساس الأولويات التي اتفق عليها الطرفان ، واذا بدا للبعض أن عملنا يتسم بطابع التكرار فذلك لأن الظروف والتقاليد المتبعة قد قضت بذلك .

لا يزال من المتعين على افريقيا وحدها بين كل القارات أن تكافح آثار الاستعمار ، وأن تكابد آثار الأزمة الاقتصادية على الرغم من وفرة مواردها التي طال استغلالها إستغلالا وحشيا ؛ وما زال عليها أن تقنع بما يتعطف به على أقل أفراد الأسرة حظا لأن "التاريخ" سطر - وقد يبدو أنه مر - دون مشاركتها . ولكن دعونا نُنح الآن تلك الاعتبارات جانبا وننظر بغير مرارة وبعقل متفتح إلى أي مدى تستطيع الأمم المتحدة أن تسهم في تعزيز ثقة افريقيا في نفسها على الرغم من كل شيء .

إن تقرير الأمين العام بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية يتسم في هذا الصدد بأهمية بالغة . فهو يحيط بالمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويلقي الضوء على العمل المتضافر والايجابي الذي

Digitized by UNOG Library

تضطلع به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، دون إغفال الهيئات التابعة للجمعية العامة مثل لجنة الـ ٢٤ ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، واللجنة المخصصة لمناهضة الفصل العنصري .

ونحن نأخذ علما ، كيما نستخدم اللغة التي إعتدناها جميعا ، بذلك التقرير . لكن يجب علينا أيضا أن نعرب صارحة عن إرتياحنا الخاص للمبادرات التي اتخذها الامين العام في المجالين الاقتصادي والسياسي ولالتزامه الشخصي إزاء افريقيا .

وإلى جانب العمل المضطلع به على الصعيد الدولي ، اعتمد رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية في اجتماع قمتهم الثالث والعشرين الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٧ اعلانا بشأن الجنوب الافريقي ، وإعلانا بشأن الديون الخارجية لافريقيا ، وإعلانا بشأن الصحة بوصفها أساس التنمية ، وقرارات بشأن ناميبيا وجنوب افريقيا ودول خط المواجهة .

إن الشواغل التي جرى الاعراب عنها أو إعادة التأكيد عليها في تلك الاعلانات والقرارات ، التي ستوزع بوصفها وثائق للجمعية العامة ، تدفعنا إلى المطالبة بصفة خاصة بمواصلة وتكثيف الأعمال المضطلع بها على صعيد الأمم المتحدة فيما يتعلق بالنضال من أجل إزالة الاستعمار والتمييز العنصري والفصل العنصري في الجنوب الافريقي ؛ وتقديم المساعدة إلى ضحايا الاستعمار والفصل العنصري ؛ وتقديم المساعدة أيضا الى البلدان الافريقية التي تستقبل اللاجئين والتي تواجه مشاكل اقتصادية ومشاكل أخرى ناجمة عن وجود عدد كبير من اللاجئين ؛ وتوجيه نداءات لتقديم مساهمات إلى صندوق مساعدة الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري الذي أنشأته منظمة الوحدة الافريقية والى صندوق افريقيا الذي أنشأته حركة بلدان عدم الانحياز ؛ وأخيرا بوضع برامج خاصة للمساعدة الاقتصادية لبلدان خط المواجهة .

Digitized by UNOG Library

تلك هي الجوانب المحددة للتعاون المتعدد الأطراف الذي تستطيع الأمم المتحدة أن تضعه موضع التنفيذ . ولكن افريقيا تلاحظ وتتذكر ؛ وهكذا لم يفت رؤساء دولنا أو حكوماتنا أن يلاحظوا التدابير التي اتخذتها بلدان الشمال وغيرها من البلدان الغربية بهدف مساعدة شعوب الجنوب الافريقي عن طريق فرض جزاءات على نظام بريتوريا ، وتقديم دعما إلى حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، وتقديم المساعدة الاقتصادية إلى دول خط المواجهة والبلدان المشتركة في مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي .

إني لم أتطرق حتى الآن إلى المشاكل الاقتصادية لأني لن أستطيع أن أضيف شيئا إلى العرض البارع الذي قدمته وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في زامبيا أمام الجمعية العامة منذ ثلاثة أيام . ويكفي أن أقول إننا نحث على تنفيذ برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، وهو أمر نحتاج فيه إلى التعاون الكامل من جانب أميننا العام . وقد يترأى له في هذا الصدد أن يوجه الدعوة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، أو إلى ممثله ، للمشاركة في اجتماعات اللجنة التوجيهية التي أنشئت لمتابعة تنفيذ البرنامج . وبالمثل ، نأمل أن تواصل كل الدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية والدولية تقديم دعمها إلى برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

تلك هي الخطوط العامة لمشروع القرار A/42/L.13/Rev.1 ، المقدم من مدغشقر بالنيابة عن مجموعة الدول الافريقية التي نتولى رئاستها هذا الشهر . ولا تختلف أحكام مشروع القرار الحالي كثيرا عما اتخذت فيه الجمعية العامة قرارات في السنوات السابقة . ويرجع الاختلاف الوحيد إلى أننا نحتاج ، في ظل الحالة الراهنة في افريقيا والتي اتخذت فيها المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية أبعادا كبيرة ، الى الاضطلاع بعمل عاجل وإجماعي . هذا هو رجاء مجموعة الدول الافريقية ، وسأجرؤ في هذا الصدد على الاستشهاد بمثل ملغاشي :

"إننا أخوان ندخل غابة . فليشق فيّ كما أشق فيه" .

Digitized by UNOG Library

السيد بيرينغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم نيابة عن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء الاثنتي عشرة .

يسعد الدول الاثنتي عشرة أن تتكلم مرة أخرى في المناقشة الخاصة بالتعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وأن تؤكد من جديد الاهمية التي نوليها للعلاقة بين المنظمتين .

إن الروابط التاريخية والجغرافية الوثيقة بين البلدان الاوروبية وافريقيا تعطي لتلك القارة مكانة خاصة في مداولاتنا . فعلى أساس تجربتنا الخاصة في مجال التعاون الاقليمي ، ندرك الفوائد الجمة التي يمكن تحقيقها . ولذلك ، نود أن نشجع هذا التعاون . إن الدول الاثنتي عشرة تعتقد أن الطريقة التي تعمل بها البلدان الافريقية معا لتناول المشاكل الخطيرة والمعقدة للقارة تستحق تأييد الامم المتحدة . ويسعدنا أن نلاحظ ، كما يبين تقرير الامين العام ، تكثيف الروابط بين منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة على مر السنين .

تعتقد الدول الاثنتا عشرة أن لمنظمة الوحدة الافريقية دورا هاما يجب أن تضطلع به في تدعيم الاستقلال الوطني لدولها الاعضاء من الناحيتين السياسية والاقتصادية . فنحن نعتقد إنه - حيث توجد صراعات - ينبغي تشجيع البلدان المعنية مباشرة على ايجاد حلول لها . وهذا ينطبق على جميع المشكلات ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية . فالمشكلات الافريقية تسوى على أفضل وجه عن طريق الحلول الافريقية ويسعدنا أن نلاحظ عمل منظمة الوحدة الافريقية في عدد من المجالات الصعبة ، ونرحب بوجه خاص بالتعاون الوثيق بين الامين العام والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن الصحراء الغربية . وبوجه عام ، لمنظمة الوحدة الافريقية دور هام تضطلع به وهو أن تضمن أن الشعوب الافريقية تستطيع تقرير مصيرها بحرية دون تدخل خارجي .

إن افريقيا - بالرغم من مواردها الضخمة - ما زالت تضم أكثر من نصف بلدان العالم الاقل نموا من الناحية الاقتصادية . وتود الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية

Digitized by UNOG Library

أن تتعاون بقدر الامكان مع جميع البلدان الافريقية لمساعدتها في إيجاد حلول لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية . وقد أسهمت المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء في السنوات الاخيرة بحوالي ٥٠ في المائة من إجمالي المعونة التي تلقتها البلدان الافريقية . ولعبت المجموعة الاوروبية دورا فعالا في الدورة الاستثنائية التي عقدتها الامم المتحدة بشأن الحالة الحرجة في افريقيا في عام ١٩٨٦ . وسوف نقوم بدورنا الكامل أيضا في استعراض نصف المدة لبرنامج العمل ، الذي سيجري في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة في العام القادم . إن البلدان الافريقية تواجه صعوبات خاصة وتحتاج إلى موارد إضافية . ونحن نفي بما تعهدنا به في الدورة الاستثنائية من التزام بالمشاركة في الجهود الرامية إلى توفير تلك الموارد .

وتعتزم الدول الاثنتا عشرة استخدام التزامها تجاه افريقيا في كل هذه المجالات ، لضمان استقرار القارة وتوسيع نطاق تعاوننا مع الحكومات الافريقية ذاتها ومع المنظمات الاقليمية ومنظمة الوحدة الافريقية .

ونحن على اقتناع بأن منظمة الوحدة الافريقية ستواصل الاضطلاع بدور هام في الشؤون الافريقية والعالمية وفقا للمبادئ التي تهتدي بها الامم المتحدة ، ومتابعة لتحقيق أهداف تلك المنظمة . ونحن على ثقة من أن روابط الصداقة والتعاون الوثيقة القائمة بين الدول الاثنتي عشرة وجميع أعضاء منظمة الوحدة الافريقية سوف تزداد قوة في الاعوام القادمة .

السيد لافروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : تنظر الجمعية العامة اليوم في بند هام هو التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . ان تعدد أوجه هذا التعاون واتساع نطاقه أمران معروفان للجميع . ونحن نرى أن من أمثلة انشطة هاتين المنظمتين الدوليتين الكبريين وتعاونهما ، الاولويات الكبرى التي تولى للمصالح الاساسية لافريقيا وللعالم بأسره ، وحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية الراهنة وغيرها من المشاكل . وإننا نعرف كم يوجد من المشاكل القائمة وكم يلزم حلها بأسرع ما يمكن

Digitized by UNOG Library

لتوفير الأمن للجنس البشري بل وبقائه . وفيما يتعلق بمنظمة الوحدة الافريقية ، أتذكر بصفتي نائبا في السوفيات الأعلى نص الرسالة الموجهة من رئاسة السوفيات الأعلى ومجلس وزراء الاتحاد السوفياتي إلى المشاركين في الدورة الثالثة والعشرين لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية . لقد أكّدت الرسالة على أن منظمة الوحدة الافريقية بوصفها المدافع المعترف به عن مصالح وتطلعات شعوب افريقيا في نضالها من أجل تدعيم استقلالها السياسي والاقتصادي ، ومن أجل السلم والأمن عموما ، تحظى بالاحترام الصادق في الاتحاد السوفياتي .

ونحن مقتنعون بأن افريقيا الحرة والمستقلة ستواصل معارضتها للخطر النووي وتسعى إلى نزع السلاح لصالح التنمية . ويؤيد الاتحاد السوفياتي التعاون واسع النطاق مع بلدان افريقيا . فهذا النوع من التعاون على وجه التحديد ضروري من أجل إيجاد حل للمشاكل الملحة التي تواجهها . وتشمل هذه المشاكل ضرورة القضاء على الجوع والمرض ، والتغلب على التخلف الاقتصادي ، ورفع مستويات المعيشة ، وحماية البيئة ، والكثير من المشاكل الأخرى ، بما فيها مشكلة المديونية الخارجية .

وفي رأينا ، أن حل هذه المشاكل يمكن أن يتحقق فعلا عن طريق اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وضمان الأمن الاقتصادي لكل دولة . وستكون هناك فرص جديدة لتحقيق هذا نتيجة لاقامة نظام شامل للأمن العالمي في ظروف عالم خال من العنف والأسلحة النووية . إن سياسة تسوية الصراعات الاقليمية بالوسائل السلمية سياسة واضحة أرسى قواعدها المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي . ولا شك أن تسوية الصراعات في افريقيا تسوية سلمية سوف تفضي إلى تعزيز وحدة البلدان الافريقية أكثر من ذي قبل ، وسوف تمكنها من زيادة استخدام مواردها في عمليات التنمية وحسم العديد من المهام الاقتصادية والاجتماعية الملحة التي تواجهها .

Digitized by UNOG Library

يؤيد الشعب السوفياتي ، مع البلدان الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية ، باستمرار وبقوة التسوية السريعة ، على أساس قرارات منظمة الوحدة الافريقية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، للنزاع القائم في الجزء الجنوبي من القارة ، الذي يمثل بؤرة خطرة للتوتر الدولي .

كما أكد مجلس السوفيات الأعلى ومجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ، في رسالة بعثا بها إلى رؤساء دول أو حكومات الدول الافريقية وشعوبها بمناسبة يوم تحرير افريقيا ، أكدا فيها رسميا على تضامنهما مع كفاح الوطنيين في جنوب افريقيا وناميبيا وتأييدهما لذلك الكفاح الذي تقوده زعاماتهم المُجربة ، المجلس الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومنظمة شعب جنوب غرب افريقيا . ونحن نرى أن توسيع التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية سيساعد في الكفاح من أجل تعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول الافريقية ، كما أنه سيقضي إلى الأبد على الاستعمار والعنصرية ونظام الفصل العنصري ويساعد على تحقيق سلم واستقرار عالميين .

ونود أن نؤكد في هذا الصدد على وجه الخصوص أن هناك تشابكا وثيقا بين حل مشاكل القارة الافريقية الملحة وبين المهام المتصلة بادخال تحسين عام على المناخ الدولي وعلى عملية وقف سباق التسلح . وليس من حق المجتمع الدولي أن ينتظر ؛ وإنما هو ملزم بتحويل سباق التسلح إلى عنصر للسلم . فلا ينبغي للتدمير المؤكد المتبادل أن يوجه التفكير والأفعال ، بل ينبغي أن تقود تفكيرنا وأعمالنا الحاجة إلى القضاء على الجفاف والمرض والجوع والأمية ، وذلك لمصلحة الأجيال الحاضرة والمستقبلة .

ويشدد الأمين العام في وثيقة يُقيّم فيها آفاق عمل الأمم المتحدة في التسعينات على أنه ينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو أن نعمل ، على صعيد عالمي ، على تحويل هذه الخلافات الضخمة والظروف الاقتصادية والاجتماعية المتناقضة أحيانا إلى حالة تسود فيها التنمية المطردة والعدالة الاجتماعية والسلم .

وان وفد بلدي مقتنع أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية يؤدي إلى تحقيق ذلك الهدف .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/42/L.13/Rev.1 بصيغته المعدلة شفويا من جانب ممثل مدغشقر . وبمقتضى أحكام الفقرة ١٧ من مشروع القرار ، يقدر عقد اجتماع واحد في عام ١٩٨٨ بين ممثلي أمانة منظمة الوحدة الافريقية وأمانات منظمة الامم المتحدة وغيرها من الهيئات ضمن منظومة الأمم المتحدة . وإلى حين أن تنتهي المشاورات بشأن طرائق خدمة الاجتماع وتحديد زمانه ومكانه ، وعلى إفتراض أن هذا الاجتماع سيكون مماثلا للاجتماعات التي عقدت في الماضي من حيث المشاركة فيه ومن حيث مدته ، يُقَدر ألا تكون هناك حاجة لتكاليف إضافية زيادة على المخصصات المعتمدة في البابين ٣ و ٢٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة العامين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعتماد مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار A/42/L.13/Rev.1 بصيغته المعدلة شفويا (القرار ٩/٤٢) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : انتهت الجمعية العامة من نظر البند ٢٥ من جدول الأعمال .

البند ١٤٠ من جدول الأعمال

منح مصرف التنمية الافريقي مركز المراقب لدى الجمعية العامة : مشروع القرار A/42/L.8

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل كوت ديفوار كي يعرض مشروع القرار .

السيد إيسي (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يخبرنا الرئيس هوبفوي - بواني ، رئيس كوت ديفوار ، أن السلم ليس مجرد كلمة فارغة بل أنه نمط سلوكي . وان سلوك كوت ديفوار في العام المنصرم يبرهن على أن كوت ديفوار يتقيد تقيدا تاما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، لا في الشؤون الداخلية وحسب وإنما أيضا في علاقاتها مع الدول الافريقية وسائر دول العالم . ويتأكد سلوك كوت ديفوار هذا بطريقة مشاركتنا في المناقشة العامة .

Digitized by UNOG Library

ونظرا لأن هذه هي أول مرة أتناول فيها الكلمة ، أود ، ياسيادة الرئيس ، نيابة عن وفد بلدي أن اتقدم لكم بالتهنئة الصادقة على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة . إننا نعرفكم جيدا ، ونعرف مهارتكم وكفاءتكم . إنكم من بلد دأب ، بحكم مكانته التاريخية ، وعلاقاته الدولية ، على الكفاح من أجل السلم . وإننا نتمنى لكم النجاح في عملكم .

وأود هنا أن أرحب أيضا بوجود السيد فيرنون ريد إلى جانبكم . إننا نسميه ريد الافريقي ، لا لمعرفته بافريقيا فحسب ، بل للجهد الذي بذله في المناقشة التي دارت في هذا المبنى للمساعدة على حل مشاكل افريقيا . إننا مقتنعون أنه ، بكفاءته ونشاطه سينفث روحا من النشاط في المنظمة لصالح المجتمع الدولي .

انن اتكلم باسم ٥٠ دولة افريقية أعضاء إقليمية في مصرف التنمية الافريقي ، وأعضاء أيضا في منظمة الوحدة الافريقية ، وأسماؤها مدرجة في مشروع القرار ، كما أنني أتحدث باسم ١٦ دولة أعضاء غير إقليمية في مصرف التنمية الافريقي ، وهي الأرجنتين ، اسبانيا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، البرازيل ، البرتغال ، الصين ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الهند ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا . ويشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/42/L.8 ، المتعلق بمنح مصرف التنمية الافريقي مركز المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ونظرا للطبيعة الاجرائية المحضة لمشروع القرار فانه قصير جدا . ففي الديباجة ، تحيط الجمعية علما برغبة مصرف التنمية الافريقي في التعاون مع الأمم المتحدة ، وفي المنطوق تقرر الجمعية العامة دعوة البنك للمشاركة في أعمالها بصفة مراقب . وفي النهاية ، يطلب الى الامين العام إتخاذ الاجراء اللازم لتنفيذ مشروع القرار بعد إعتماده .

Digitized by UNOG Library

ان مبررات طلب منح مصرف التنمية الافريقي مركز المراقب لدى الجمعية العامة واضحة جدا وليس بالامكان النظر إليه خارج إطار الحالة الاقتصادية الحرجة في القارة الافريقية .

وكلنا على وعي بتسلسل الاحداث التي أفضت الى عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا في أيار/مايو ١٩٨٦ واعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

إلا أنه ينبغي إسترجاع بعض السمات البارزة لتلك العملية . ففي نيسان/ابريل ١٩٨٠ اعتمد رؤساء الدول الافريقية في اجتماعهم الذي عقد في لاغوس ، نيجيريا ، خطة عمل من أجل التنمية الاقتصادية لافريقيا حتى عام ٢٠٠٠ . وفي تلك الخطة المعروفة باسم خطة عمل لاغوس ، أخذت البلدان الافريقية مجتمعة على عاتقها تعزيز التكامل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الاغذية .

وفي عام ١٩٨٣ أصاب القارة الافريقية أشد أنواع الجفاف تدميرا مع ما صاحبه من مجاعة وأمراض . وكانت استجابة المجتمع الدولي لتلك المأساة استجابة تلقائية وواسعة النطاق .

وفي أعقاب زيارتين متتاليتين قام بهما الامين العام للامم المتحدة إلى افريقيا ، قُدم التقرير الوارد في الوثيقة E/1984/68 المؤرخة في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤ بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا إلى الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٨٤ . ووفقا للتوصية المقدمة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي عرضت هذه المسألة على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين بوصفها البند ١٣٩ من جدول الاعمال . وأسفر النظر في ذلك البند عن اعتماد الاعلان بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا الوارد في القرار ٣٩/٢٩ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ .

وفي تموز/يوليه ١٩٨٥ اعتمد رؤساء دول وحكومات افريقيا في اجتماع القمة

Digitized by UNOG Library

الحادي والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية برنامج افريقيا ذا الاولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

وأخيرا ، قررت الجمعية العامة في دورتها الاربعين ، استجابة لطلب الرئيس عبده ضيوف ، رئيس جمهورية السنغال ورئيس منظمة الوحدة الافريقية آنذاك ، في قرارها ٤٠/٤٠ الذي اعتمدته في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ عقد دورة استثنائية لها بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

هكذا ، كان اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في القرار دإ - ٣/١٣ بتوافق الآراء مؤشرا على إستكمال سلسلة ردود الافعال الدينامية التي أثارتها الحالة الاقتصادية والاجتماعية البالغة الخطورة في افريقيا على المستويين الاقليمي والدولي . وطوال عملية إعادة تقييم الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للتنمية الاقتصادية للدول الافريقية ، قام مصرف التنمية الافريقي الذي قصد به أن يكون أداة لتحقيق التكامل الاقتصادي الافريقي بدور نشط .

وأود الآن أن أعرض بايجاز موقف مصرف التنمية الافريقي في إطار الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وأن أؤكد على العلاقة شبه العضوية بين المصرف والامم المتحدة .

إن المصرف نتاج للاهتمام الذي أبدته منظومة الامم المتحدة وخاصة اللجنة الاقتصادية لافريقيا التي دعت أمينها التنفيذي في القرار ٢٧ (د - ٣) إلى اجراء دراسة متعمقة لامكانية انشاء مصرف افريقي للتنمية بغية تشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول الافريقية وتعزيزه . وأدت النتيجة المستخلصة من دراسة الجدوى التي أجرتها لجنة مكونة من تسعة أعضاء إلى توقيع اتفاق لانشاء مصرف التنمية الافريقي في ٤ آب/ اغسطس ١٩٦٣ في الخرطوم بالسودان ، ووضع الاتفاق موضع التنفيذ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤ .

وفي عام ١٩٨٣ سمح المصرف للبلدان الخارجة عن المنطقة بالاشتراك في

Digitized by UNOG Library

رأس ماله ، وزاد عدد البلدان الأعضاء فيه الآن حتى وصل إلى ٧٥ بلدا ، موزعين على النحو التالي : ٥٠ دولة افريقية مستقلة أعضاء اقليميون ، و ٢٥ دولة من الأعضاء غير اقليميين . والقرار الذي إتخذه هؤلاء الأعضاء غير الاقليميين بالانضمام الى المصرف دليل قوي على التزام الدول التي تنتمي إلى قارات مختلفة بالقيام بدور نشط في كل الجهود الرامية إلى تعزيز النمو والتنمية في افريقيا . ويوجد مقر المصرف في أبيدجان في جمهورية كوت ديفوار .

ويتمتع المصرف الآن ، بعد مرور ٢٢ عاما على إنشائه ، بمركز متين داخل القارة الافريقية وخارجها . وأصبحت هذه المؤسسة المخصصة لعموم افريقيا اليوم على حد قول رئيسها السيد بابكر انديالي :

"رمزا حيا للخير العميم لكل البلدان الافريقية ، وجسرا عبر الصحراء ييسر تبادل الموارد ويقيم أوثق علاقات الأخوة بين شعوبنا بما يجعله أداة قوة للوحدة الافريقية" .

ان المشاكل الاقتصادية الحالية لافريقيا ، لاسيما تدهور إنتاج الأغذية والانتاج الزراعي وأزمة الديون الخارجية ، قد أسفرت عن تركيز البنك لسياساته وعملياته على إيجاد حلول أكثر فعالية لتلك المشاكل .

ويسلم الأمين العام في تقريره المعنون "الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠" بالدور الأساسي الذي تقوم به مجموعة مصرف التنمية الافريقي في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة حين يقول :

"ويقوم البرنامج التنفيذي لمصرف التنمية الافريقي للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ على الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل الأمم المتحدة . وسيتمكن المصرف ، نظرا إلى زيادة موارده العادية بنسبة ٣٠٠ في المائة للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ ، من إعطاء قروض بمبلغ يتراوح بين ٦ و ٨ بلايين الدولارات خلال فترة الخطة ، وهذا يعني أن مجموعة مصرف التنمية الافريقي تنوي أن تلتزم خلال السنوات

Digitized by UNOG Library

الخمس التالية بمبلغ يتجاوز ما التزمت به خلال الـ ٢٢ سنة الماضية من عمرها" . (A/42/560 و Corr.1 ، الفقرة ٣١) .

وأخيرا ، فان مصرف التنمية الافريقي يمثل الآن ، بفضل الخبرة التي اكتسبها على مر السنين في القيام بالعديد من المشاريع الانمائية ، مصدرا ذا شأن يمكن التعويل عليه في سعينا المشترك لايجاد حلول لمشاكل الديون الافريقية التي وقّع بشأنها إتفاقا مع برنامج الامم المتحدة الانمائي لاعادة تمويل ديون البلدان الافريقية .

وقد أصبح لمصرف التنمية الافريقي بشكل عام في أدائه لمهامه علاقات مع مؤسسات تمويلية شتى متعددة الاطراف ومنظمات دولية أخرى تشمل : المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، والمصرف الاوروبي للاستثمار ، والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وصندوق المعونة والتعاون ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومنظمة الطيران المدني الدولي ، ومنظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الاغذية العالمي ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، والوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، والبنك الدولي ، وهلم جرا .

إن التقاء أهداف الامم المتحدة ومصرف التنمية الافريقي ، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، واضح على نحو لافت للنظر . وليس هذا مدعاة للدهشة لان مصرف التنمية الافريقي هو نتاج للامم المتحدة عن طريق اللجنة الاقتصادية لافريقيا . والتكامل القائم فعلا من الناحية العملية بين المنظمتين يجب أن يأخذ الآن شكلا مؤسسيا .

ان توسيع دائرة المصالح المشتركة بين الجمعية العامة ومصرف التنمية الافريقي يجعل من المستصوب إقامة هذه العلاقة المؤسسية ما دامت ستساعد ممثلي المصرف على المشاركة في عمل الجمعية العامة حين معالجتها للمسائل المتعلقة بافريقيا كما يحدث بالفعل فيما يتعلق بهيئات الامم المتحدة الاخرى مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

Digitized by UNOG Library

ومنح مصرف التنمية الافريقي مركز المراقب لدى الجمعية العامة سيتيح له أيضا المشاركة في أعمال لجان الجمعية التي تتعلق بالموضوعات الداخلة ضمن نطاق اختصاصه .

لكل تلك الاسباب ، يتشرف وفد بلادي بالنيابة عن ٦٣ وفدا ممن شاركوا في مشروع القرار ، بتقديم مشروع القرار A/42/L.8 الخاص بمنح مصرف التنمية الافريقي مركز المراقب لدى الجمعية العامة ، ونوصي باعتماده دون تصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : نبت الآن في مشروع القرار A/42/L.8 هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار A/42/L.8 (القرار ٤٢/١٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد انتهينا من نظر البند ١٤٠ من جدول الاعمال .

البند ١٤٣ من جدول الاعمال

التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية : مشروع قرار (A/42/L.14)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل هندوراس الذي سيقدم مشروع القرار A/42/L.14 .

السيد هرناندير ألشيرو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعرب لكم مرة أخرى يا سيادة الرئيس عن تهاني الصادقة على الطريقة التي تديرون بها المناقشات في الجمعية العامة . ولا شك أن خبرتكم ومهارتكم سيكون لهما دور هام في نجاح أعمالنا .

ويسعدني أن أقدم في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.14 حول البند المعنون "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية" . وأحيط الجمعية علما بأن البرازيل وجامايكا وجزر البهاما تود الانضمام الى البلدان الـ ٣٧ التي اشتركت في تقديم مشروع القرار .

إن التعاون الذي يقوم بين هذه الهيئة العالمية والمنظمة الاقليمية الامريكية في مختلف الميادين ليس بجديد . وقد أكد مؤتمر سان فرانسيسكو ، عندما وضع ميثاق

Digitized by UNOG Library

الأمم المتحدة ، على أن أحد المقاصد الرئيسية لهذه المنظمة هو تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والانساني وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والتشجيع على احترامها . وقد اعترف الميثاق علاوة على ذلك بوجود هيئات اقليمية تتفق أنشطتها المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وسمح بقيام تلك الهيئات .

منذ عام ١٩٨٠ وجدت في القارة الأمريكية رسميا رابطة للأمم تسعى ، شأنها شأن هذه المنظمة العالمية ، الى تحقيق المقاصد الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين وتشجع التعاون بين الدول والهيئات المشتركة بين الحكومات . ورابطة الأمم هذه هي منظمة الدول الأمريكية .

وفي مجال العلاقات التعاونية مع الهيئات العالمية ، تملك الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية مطلق الحرية ، في اطار ميثاق منظمة الدول الأمريكية ، في أن تقيم صلات تحقق المنفعة المتبادلة وأن تدسق أنشطتها وأن تحافظ على هويتها كأعضاء في منظمة اقليمية .

وفي هذا الصدد ، يملك المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية سلطة تشجيع وتيسير هذا النمط من التعاون ، ويستطيع بمبادرة منه أن يقيم علاقات مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وبحكم هذه الصلاحية تفاوض المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية لابرام اتفاقات مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . وتعبر هذه الاتفاقات عن التعاون القائم بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة في عدد من المجالات . وفي الآونة الأخيرة أقامت منظمة الدول الأمريكية علاقات تعاونية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ؛ ويتعاون الأمينان العامان للأمم المتحدة ولمنظمة الدول الأمريكية مع بلدان أمريكا الوسطى في جهودهم الرامية الى ارساء السلم في المنطقة ، وفقا للاجراءات

Digitized by UNOG Library

التي أرسيت في غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس الماضي . وأود بالمثل أن أبرز التعاون الذي تم بين لجنة الطاقة النووية للدول الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وينص ميثاق منظمة الدول الأمريكية على اقامة علاقات تعاونية أخرى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول الأمريكية ومجلس التربية والعلم والثقافة للدول الأمريكية وبين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

ويحقق اعتماد مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية" والمعروض الآن على الجمعية العامة رغبة المنظمتين في اضفاء الطابع الرسمي على العلاقات التعاونية القائمة بينهما والتي وجدت منذ انشاء هذه المنظمة العالمية .

وينص ميثاق منظمة الدول الأمريكية في مادته الأولى على :

"إن منظمة الدول الأمريكية هي منظمة اقليمية في اطار الأمم المتحدة" .

كما ينص في المادة ٢ على أن منظمة الدول الأمريكية سوف :

"تطبق المبادئ التي أقيمت على أساسها و [سوف] تنفذ التزاماتها الاقليمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة" .

وتوضح هذه النصوص وجود الأسس الضرورية لتنشيط التعاون بين المنظمتين .

وقد قام تعاون بين الأمم المتحدة وهيئات اقليمية أخرى في كثير من أنحاء العالم لسنوات عديدة . فالجمعية العامة تحتفظ على جدول أعمالها ببنود تتعلق بالتعاون مع هيئات من هذا القبيل ، وقد اعتمدت في السنوات الماضية عددا من القرارات المتعلقة بتلك البنود . وعلى الرغم من وجود علاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية منذ أمد بعيد ، فان الجمعية العامة لم تحط علما بطريق مباشر بوجود هذه العلاقات .

ومن شأن اعتماد مشروع القرار A/42/L.14 الذي اشتركت في تقديمه ٣٠ دولة من الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية وفي هذه المنظمة ، أن يخول الأمين العام

Digitized by UNOG Library

ولاية تقديم تقرير الى الجمعية العامة بشان هذا البند . ومن ثم تكون قد أرسيت الاسس لقيام تعاون أوثق بين المنظمتين في سعيهما المشترك من أجل حل المشكلات المتعلقة - ضمن جملة أمور - بالسلم وحقوق الانسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقرير المصير للشعوب وانهاء الاستعمار واقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

Digitized by UNOG Library

لقد حظي ادراج هذا البند على جدول الأعمال الحالي للجمعية العامة بتأييد واسع النطاق بين أعضاء هذه المنظومة ، ونأمل أن يحظى أيضا مشروع القرار المعروض على الجمعية ، والذي شارك في تقديمه عدد كبير من الوفود ، بتأييد واسع مثل ما حدث لمشروعات قرارات مماثلة مكرسة للتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية الأخرى . ويكفي أن نذكّر بالبنود المدرجة والقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة والمتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية .

وقد مرت منظمة الدول الأمريكية منذ انشائها من سنين كثيرة بتغييرات هيكلية ، كما تغيرت صكوكها القانونية الرئيسية . وهذا من شأنه أن يمكنها من أن تعيش وسط مجتمع من الأمم في تطور مستمر . وفي الماضي القريب ، شرعت المنظمة في عملية تغيير هامة ، بانشاء محكمة الدول الأمريكية لحقوق الانسان ، استجابة لحرص الدول الأعضاء المتزايد على تأمين الاحترام الكامل لحقوق الانسان . ويمثل هذا واحدا من أهم التطورات الايجابية لهذه المنظمة . وثمة تطور آخر من هذا القبيل هو التغيير الذي أدخل على ميثاق المنظمة ، مثل التعديلات التي اعتمدت في برازيليا في عام ١٩٨٤ ، والاصلاحات التي وردت في بروتوكول كارتاخينا والتي تهدف الى ضمان مشاركة دول القارة الأمريكية بأعظم قسط في هذه المنظمة الاقليمية وانضمام أكبر عدد ممكن منها اليها .

فللأسباب السالفة الذكر ، أود أن أطلب تأييد الأعضاء لمشروع القرار هذا المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ، واني واثق من أن اعتماده سيمثل خطوة نحو تحقيق أعز مثلنا في السلام والاخوة والحرية والتنمية لشعوبنا .

السيد غوتييريز (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : عندما اتخذت الخطوات عام ١٩٤٧ لانشاء الأمم المتحدة ، كافحنا ، نحن معشر بلدان أمريكا

Digitized by UNOG Library

اللاتينية ، كفاحا مريرا لنضمن ألاّ تستوعب تلك المنظمة العالمية الجديدة الوظائف التي كانت تؤديها المنظمة الاقليمية السياسية الوحيدة التي كانت قائمة في ذلك الوقت ، وهي اتحاد عموم أمريكا ، والتي أصبحت تعرف باسم منظمة الدول الأمريكية . وقد أثمرت تلك الجهود بادراج المادة ٥٢ في ميثاق الأمم المتحدة ، وقد نصت فقرتها الأولى على ما يلي :

"ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات اقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الاقليمي صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الاقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها ."

ونتيجة للمخاوف الأولى التي ساورت بلدان أمريكا اللاتينية ، ظلت المنظمتان ، الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ، كيانين منفصلين تماما . وكان معنى هذا أنه في مختلف المناسبات التي ظهرت فيها مشاكل متصلة بالأمن وحفظ السلم كان قرار تقديمها الى الأمم المتحدة أو منظمة الدول الأمريكية ، واللتين كانتا تعتبران ممثلتين لصيغتين متعارضتين ، يتخذ على أساس مواقف عقائدية مختلفة . لذلك لا يثير الدهشة أن يكون للأمم المتحدة برامج تعاون مع كل المنظمات الاقليمية التي أنشئت منذ قيامها ، ولكن ليس لها مثل هذا البرنامج مع أقدم منظمة اقليمية ، ونعني بها منظمة الدول الأمريكية .

وقد أوجدت أزمة أمريكا الوسطى وضعا جديدا للمنظمتين : إنه وضع يقوم على أساس العمل المشترك ، وثبت امكانه نظرا للموقف المستنير الذي اتخذه الأمينان العامان لكلتا المنظمتين عندما عرضا على بلدان المنطقة في مذكرتهما المؤرخة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ توفير مجموعة هامة من الخدمات . وكان هذا العرض هو الأساس الذي قامت عليه زيارة الأمينين العامين لأمريكا الوسطى في أوائل آذار/مارس من هذا العام ، وصحبهما فيها وزراء خارجية الكونتادورا وأفرقة الدعم . وفي نهاية تلك الزيارة ظهر أنه لا تتوافر الارادة السياسية الكافية لاستمرار عملية كونتادورا . ومن

Digitized by UNOG Library

حسن الحظ أن حضر الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية ، وممثل شخصي للأمين العام للأمم المتحدة الاجتماع التاريخي لرؤساء أمريكا الوسطى المنعقد في ٧ آب/أغسطس من هذا العام ، والذي تم فيه التوقيع على الاتفاق المعنون "اجراءات اقامة سلم ثابت ودائم في أمريكا الوسطى" . وعلى ضوء هذه الخلفية رأت بلدان أمريكا الوسطى أن اشراك الأمينين العامين أو من يمثلهما في اللجنة الدولية للتحقق والمتابعة أعتبر أمر ضروري . وفي الاسبوع الماضي أوفدت كلتا المنظمتين بعثة مشتركة الى أمريكا الوسطى كي تحدد مبدئيا العمل الذي يلزم القيام به لتنفيذ خطة السلم لأمريكا الوسطى . وفي هذه اللحظة بالتحديد يعقد وزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى اجتماعا في عاصمة بلدي بغية احراز تقدم في تنفيذ خطة السلم ، ومن المحتمل التوصل الى اتفاق في هذا الاجتماع على مهام معينة ينبغي أن تشترك المنظمتان في الاضطلاع بها .

لقد قلت كل هذا لابرز أنه عند الاشارة في مشروع القرار الذي قدمناه الى الجمعية العامة الى التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ، فاننا لا نتكلم عن المستقبل ، لكن عن الموقف الراهن وهذا يعود بالفائدة على كل دول المنطقة . والقصد من هذا أن نتأكد من أن الجهود التي تبذل الآن ستكرس مؤسسيا بمعنى أن يتحول ظرف طارئ الى حقيقة مؤسسية .

وهذا ليس غريبا على الاطلاق ، لأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية قاعدة معمول بها في كل القارات . فقد بدأ التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٥ ، ومع منظمة المؤتمر الاسلامي عام ١٩٨٠ ، ومع جامعة الدول العربية عام ١٩٨١ ، ولذلك فمما له دلالته ألا يكون هناك تعاون مؤسسي بين الأمم المتحدة ومنظمة انشئت في عام ١٨٩٠ وبالتالي تعتبر أقدم من الأمم المتحدة بما يقرب من ٦٠ عاما . إن لهذا دلالته لأنه ربما اعتقدت كلتا المنظمتين في الماضي أنه ليس ثمة حاجة الى اتصالات ثابتة ومستمرة بينهما . ومهما يكن من شيء ، فنحن نعتقد أنه حان الوقت الذي تشعر فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي منظمة الدول الأمريكية بالحاجة الى العمل المشترك من جانب المنظومتين .

Digitized by UNOG Library

وعلى ضوء الموقف الدولي الراهن يجدر بالمنظمات الاقليمية والمنظمة العالمية أن تعتبر نفسها دائما الوسائل التي تضمن أن تفي الدول بالتزاماتها فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن ، وزيادة التعاون بين الدول ، إنها مكملة لبعضها البعض ، وينبغي أن تعمل سويا . ومن ثم ظهرت الحاجة الى اقامة الصلات ، وتوفير وسائل التعاون ، وأساليب العمل المشترك .

Digitized by UNOG Library

وفي مشروع القرار A/42/L.14 يطلب كل أعضاء منظمة الدول الأمريكية ، وجميعهم أعضاء في الأمم المتحدة نظاما لترتيبات للعمل الاقليمي تماثل الترتيبات التي وضعت مع كل المنظمات الاقليمية الأخرى التي تضم بلداننا متخلفة في عضويتها . ونحن مقتنعون بالمزايا التي يمكننا الحصول عليها من اقامة صلات بين هذه المنظمة العالمية والمنظمات الاقليمية . لذلك نريد تعاونا أكثر انفتاحا وتفاهما بين هذه المنظمات .

إن دول العالم لم تكد تتخطى ما دون القشرة الخارجية للامكانيات الهائلة للتعاون الدولي ، الذي يمثل جزءا هاما من مهمتنا وسبيلا الى تعزيز التفاهم بين المجتمعات المختلفة .

لذلك نأمل في أن نحصل على مساندة كل الدول الأعضاء . ونحن على ثقة بأنه نظرا لأن المنظمتين تشتركان في المُثل ونظم العمل والعضوية المشتركة فان التعاون الذي يمكن أن يتحقق نتيجة لمشروع القرار الذي ندعو الآن الى اعتماده سيعني زيادة تلك المزايا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن غينيا الاستوائية قد أصبحت مشتركة في تقديم مشروع القرار A/42/L.14 .

وأعطي الكلمة الآن لممثل بليز للتعليل على التصويت قبل التصويت . وأذكّر الجمعية العامة بأن تعليل التصويت محدد بمدة عشر دقائق وتقوم الوفود به من مقاعدها .

السيد كينيث تيليت (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يمثل مشروع القرار A/42/L.14 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية" ، والذي سنصوت عليه في غضون بضع دقائق ، حالة طبيعية حقا . وهذه الحالة هي التعاون بين الأمم المتحدة ، ومنظمة الدول الأمريكية ، وهو تعاون قائم بالفعل . ويذكر ممثلو الدول أن الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية قد قاما معا في أوائل هذا العام بجولة مشتركة زارا فيها خمس من دول أمريكا الوسطى الست بالاضافة الى المكسيك .

Digitized by UNOG Library

وبصرف النظر عن هذه العلاقة ، هناك من السوابق ما يكفي لتأييد مشروع القرار المتعلق باقامة تعاون رسمي بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية . ففي الاسبوع الماضي فقط اعتمدت الجمعية العامة مشروعي القرارين المماثلين A/42/L.4 و A/42/L.5 اللذين وافقت فيهما الجمعية العامة على التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي وبين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية . واليوم اعتمدنا مشروع القرار A/42/L.13/Rev.1 المعنون "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية" . وهكذا فان اعتماد مشروع القرار المطروح أمامنا الآن سيكون متمشيا مع نمط السوابق المعمول بها في هذه الجمعية العامة .

وأود أن أسترعي الانتباه الى أحد أوجه القصور الخطيرة في منظمة الدول الامريكية باعتبارها منظمة اقليمية ، وهذا القصور هو الذي دفع بليز الى التردد في تأييد مشروع القرار المطروح . ويتمثل هذا القصور في افتقار عضوية المنظمة الامريكية الى السمة العالمية ، نظرا لان بليز ، وهي دولة كاريبية تقع جغرافيا في أمريكا الوسطى ، قد حرمت من عضوية هذه المنظمة الاقليمية .

لقد انشئت منظمة الدول الامريكية في عام ١٩٤٨ ، أي بعد ثلاث سنوات من انشاء الامم المتحدة . ونظرا لان بعض الدول من بين الاعضاء الاصليين كانت لها مطالب اقليمية في الاقاليم التي كانت مستعمرة في ذلك الوقت ، فقد أدخلت تلك الدول المادة ٨ في ميثاق منظمة الدول الامريكية لتحمي نفسها . فهذه المادة تحول دون اتخاذ أي قرار فيما يتعلق بطلب الحصول على عضوية المنظمة في حالة وجود نزاع أو مطالبة لم يحسما باجراء سلمي بين احدى الدول من خارج القارة ودولة أو أكثر من أعضاء المنظمة . ومنذ حصول بليز على الاستقلال في عام ١٩٨١ يجري استخدام المادة ٨ لحرمان بليز من مكانها الشرعي في مجتمع الدول الامريكية . بيد أن أعضاء كثيرين في منظمة الدول الامريكية ممن رأوا هذا الظلم البيّن في المادة ٨ عدّلوا الميثاق يوم ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ بحيث يتيح لبليز امكانية الحصول على عضوية هذه المنظمة الاقليمية بحلول عام ١٩٩٠ .

Digitized by UNOG Library

ويتعين التصديق على بروتوكول قرطاجنة ، وهو الاسم الذي أطلق على هذا التعديل من ٢١ دولة حتى يدخل حيّز النفاذ ويمكّن بليز بأن تصبح عضوا في منظمة الدول الأمريكية . وقد صدّقت حتى الآن ١٣ دولة على ذلك البروتوكول ، ويود وفد بلدي أن يعرب ، بالنيابة عن بليز حكومة وشعبا ، عن خالص شكرنا لهذه الدول . كذلك أبلغنا الكثيرين من أصدقائنا الآخرين أن عملية التصديق تجتاز مراحل شتى من الاستكمال ، ونحن نشكر هؤلاء الأصدقاء أيضا . إلاّ أن هناك البعض ممن يشعرون بالتردد في التصديق على هذا الاتفاق . ونحن نحثهم على التحلي بحكمة التصديق المبكر .

ليست هناك حكومة أكثر ديمقراطية من بليز في دول الأمريكتين . وليست هناك حكومة أو نظاما سياسيا في نصف الكرة الأرضية أكثر استقرارا مما في بليز . ففي منطقة تمزقها النزاعات تعتبر بليز واحة سلم يتجه اليها الكثيرون من الأمريكيين الذين يعيشون في المنطقة التي تمزقها النزاعات . ومع ذلك هناك البعض ممن يريدون التظاهر بأننا لسنا موجودين .

وأغتنم هذه الفرصة لكي أذكّر الجمعية العامة بأن أمريكا الوسطى تتكون من ست دول وهي : بليز والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس . وأمريكا الوسطى لديها نظام ديمقراطي برلماني وخمس جمهوريات ولأمريكا الوسطى رئيس وزراء واحد وخمسة رؤساء جمهورية . والمسألة ليست وجود لغة واحدة مشتركة وثقافة واحدة مشتركة فمثل هذه الاشارة التي وردت في تقرير الأمين العام لا تبين بدقة حقائق المنطقة .

واذ عرضت الحالة الاقليمية في منظورها الصحيح ، يسرني أن أقول أن وفد بليز يؤيد مشروع القرار ويحث كل الأصدقاء على أن يحذو حذونا . نحن نؤيد مشروع القرار لندلل على نضج فكرنا السياسي .. ونؤيده لأن الوقت قد حان لصدور مثل هذا القرار .. ونؤيده لأنه سيساعد الأمريكتين ، ولأن بليز ستصبح سريعا بفضل القليل من المساعدة من أصدقائنا عضوا في منظمة الدول الأمريكية .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : سوف تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/42/L.14 . هل أعتبر أن الجمعية تعتمد مشروع القرار A/42/L.14 ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١١/٤٢) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد انتهينا الآن من دراسة البند ١٤٣ من جدول الاعمال .

البند ١٤٣ من جدول الاعمال

التعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية : مشروع القرار (A/42/L.15)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل المكسيك ليقدم مشروع القرار .

السيد مويا بالنسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نظرا لاننا واثقون بأن التعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية سوف يفيد كلتا المنظمتين ويفيد أيضا أمريكا اللاتينية والكاريبي ، اقترحت منطقتنا بالإجماع إدراج هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة .

لقد أدّى اتفاق بنما الى إنشاء المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في عام ١٩٧٥ ، وأرسى المبادئ التي تحكم تعاوننا والتي تتماشل مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة لانها تستوحي المبادئ الاساسية لعدم التدخل وتقرير المصير والتعاون الدولي من أجل التنمية .

ومنذ أن أحرزت بلدان امريكا اللاتينية والكاريبي استقلالها ، عقدت عزمها القاطع على تحقيق الوحدة والتكامل كي تواجه ، متضامنة ، التحدي المستمر لتحقيق مستويات حياة أفضل وبلوغ الرفاهية الاجتماعية . وفي إطار المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، أقامت هذه البلدان محفلا إقليميا للتعاون الاقتصادي والتفاوض يضم ٢٦ عضوا من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي . إن المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية تعبير واضح عن التصميم السياسي لامريكا اللاتينية والكاريبي على إيجاد

Digitized by UNOG Library

حلول مشتركة لمشاكلها العامة ، وعلى تعزيز تدابير التشاور والتنسيق فيما بينها ، وضمان المشاركة الحقيقية لامريكا اللاتينية والكاريبي في الاقتصاد العالمي . إن وجود منظومتنا يعكس الاولوية التي توليها بلداننا للتعاون الدولي باعتباره الاسلوب العملي الوحيد للتنمية المتناسقة ، ومن ثم تصوّر رغبة شعوبنا في أن تتبوأ مكانها الصحيح في أسرة الامم .

لقد اكتسب التفاوض والاتفاق في إطار المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بعدا جديدا بعد إنشاء آلية للحوار بين وزراء خارجية المنطقة من أجل دراسة تطوّر الحالة الدولية وأثرها على بلدان امريكا اللاتينية والكاريبي . وعلى أساس هذين النهجين من العمل ـ التعاون والتفاوض والاتفاق ـ وضعت المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية مجموعة من البرامج والانشطة التي ترمي الى النهوض بالتنمية المتكاملة المعتمدة على الذات والمستقلة لبلدان المنطقة مما يسهم في إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلا وإنصافا .

وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي في إطار المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، بدأ تشغيل آليات شتى بهدف تجميع القدرات والموارد من أجل التصدي للمشاكل ذات الاولوية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية . وقد أدى تنوّع متطلباتنا الى إنشاء مجموعة من الصكوك الفعّالة التي توفر المرونة اللازمة لانشطة التعاون في كل المجالات التي تهمنا . وفي هذا السياق ، بذلت بلدان امريكا اللاتينية والكاريبي جهودا تعاونية هامة في مجالات الزراعة والاغذية ، والصناعة ، والخدمات ، والتجارة ، والتطور العلمي والتكنولوجي .

وقد اكتسب الدور الذي تلعبه المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية باعتبارها محفلا للتنسيق الإقليمي ، أهمية كبرى . فقد جعلت من الممكن الاعداد للقيام بعمل مشترك في المسائل ذات الاهمية المشتركة . وفي إطار المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، اتفقت دول امريكا اللاتينية والكاريبي على اتخاذ مواقف مشتركة في المؤتمرات الاقتصادية الدولية المتعددة الاطراف مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة

Digitized by UNOG Library

والتنمية (الاونكتاد) ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة الغات) .

وبالاشتراك مع المنظمات الإقليمية ، اتفقت المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية على صيغ للتعاون أدت الى تحسين استخدام الموارد ، وكان من أهم هذه الصيغ تلك التي أقيمت مع اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ورابطة التكامل بين بلدان أمريكا اللاتينية .

Digitized by UNOG Library

وأمكن من خلال الانشطة المضطلع بها في سياق المفاوضات الاقليمية ، تحديد أهداف مشتركة وانتهاج مواقف مشتركة فيما يتصل بالعلاقات بين امريكا اللاتينية والكاريبي والمجتمع الدولي . هكذا نجتمع لتحديد المبادئ التي تنظم علاقاتنا مع البلدان الموجودة خارج منطقتنا مثل الولايات المتحدة والبلدان الاعضاء في المجموعة الاوروبية ومجلس التعاضد الاقتصادي واليابان وبلدان الشمال .

وقد توصلنا ، في المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، الى اتفاق بشأن آليات العمل الموحد التي يتعين استخدامها في حل المشاكل كلما تعرض أي بلد من بلدان امريكا اللاتينية للعدوان الاقتصادي وفي حالات الطوارئ . وأنشأنا لجان عمل للتعاون مع البلدان المشاركة كما في حالة تعمير غواتيمالا أو نيكاراغوا .

وقد وضعنا ، من خلال المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، مخططات بالغة المرونة ، مثل لجان العمل التي تضم لفترة محددة البلدان ذات المصلحة المشتركة في مشروع محدد . وبهذه الطريقة أنشأنا ١٧ لجنة تعمل كمراكز ترويج ، وقد أمكن من خلال هذه اللجان تأسيس مشاريع اقليمية وهيئات تعاونية وبرامج داعمة . وقد أنجزت بعض هذه اللجان مهمتها وتم تصفيتها بعد ذلك .

ومنذ أربع سنوات ، وبناء على مبادرة قامت بها مجموعة كونتادورا ، أنشأت أمريكا اللاتينية لجنة العمل لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في امريكا الوسطى والمسماة كاديسكا وتستهدف هذه اللجنة تقديم المساعدة للمنطقة دون شروط أو تمييز لتساعدها في التنمية . وتقوم بلدان امريكا الوسطى بتحديد ووضع برامجها وأولوياتها . وتدعم امريكا اللاتينية هذه البلدان ، قدر المستطاع ، من خلال لجنة العمل لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لامريكا الوسطى .

وتضم هذه اللجنة عددا من الاعضاء يفوق عدد أعضاء أي لجنة أنشأناها وتشمل ٢١ بلدا عضوا ، وحصلت على دعم المجموعة الاقتصادية الاوروبية وكندا عن طريق الموارد المالية المخصصة لمشاريع الامن الغذائي وتطوير التعاونيات .

Digitized by UNOG Library

ويجدر أيضا ذكر لجنة العمل المعنية بالامن الغذائي الاقليمي المعروفة باسم كاسار والتي تأسست عام ١٩٨٣ وترمي أنشطتها الى تأمين امدادات الاغذية في أمريكا اللاتينية وتقليل اعتماد المنطقة على الغير في هذا الميدان . وقد أعدت تلك اللجنة معاهدة بشأن المساعدة الاقليمية في حالات الطوارىء الغذائية ونأمل أن يتم توقيعها هذا العام .

وبالمثل ، تم انشاء عدد من المنظمات واللجان الاقليمية في نطاق المنظومة الاقتصادية لامريكيا اللاتينية . وهي معنية بالتعاون فيما يتعلق بتطوير مصائد الاسماك والملاحة والبحوث العلمية والتكنولوجية والمعلومات عن حالة التجارة .

ان المرونة التي تتميز بها لجان العمل قد مكنت من توحيد بعض المهام ذات الاهمية الخاصة ، كإنشاء الشركات التابعة لعدة دول من أمريكا اللاتينية في مجالات المخصبات الزراعية مليتفرت والسلع الرأسمالية . وقد أصبحت شركة مليتفرت مشروعا متينا له أرصدة قيمة وفضلا عن ذلك يُنفذ أهدافه التعاونية .

وطلبت امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، بالاجماع ، ادراج هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة . وهذا البند ، اقترحته أصلا المكسيك وبيرو وحصل على تأييد المنطقة كلها .

ويشرفني أن أقدم مشروع القرار A/42/L.15 ، الى الجمعية العامة للنظر فيه . وقد شاركت في تقديم هذا المشروع وفود كل من الارجنتين ، واكوادور ، وانتيغوا وبربودا ، وأوروغواي ، وباراغواي ، والبرازيل ، وبربادوس ، وبليز ، وبنما ، وبوليفيا ، وبيرو ، وترينيداد وتوباغو ، وجامايكا ، وجزر البهاما ، والجمهورية الدومينيكية ، وسانت فنسنت وجزر غرينادين ، وسانت لوسيا ، والسلفادور ، وسورينام ، وشيلي ، وغرينادا . وغواتيمالا ، وغيانا ، وفنزويلا ، وكوبا ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، والمكسيك ، ونيكاراغوا ، وهايتي ، وهندوراس .

ونأمل أن يُعتمد مشروع القرار هذا ، بدون تصويت ، ليتسنى تيسير التعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية لصالح كل منهما .

Digitized by UNOG Library

وطلبت جميع الدول الاعضاء في المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية أن يجري من خلال مشروع القرار هذا اتخاذ مقرر لتعزيز وتوسيع نطاق التعاون بين منظومة الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية عن طريق الاتصال الدائم الذي سوف يتيح استمرار المشاورات بشأن الامور ذات الاهمية المشتركة وتبادل المعلومات بين الامانتين وزيادة التعاون بينهما لتحسين كفاءة المنظومتين ليتسنى لهما انجاز أهدافهما ومقاصدهما .

ويحث مشروع القرار أيضا الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الامم المتحدة على أن تعتمد التدابير الملائمة لتعزيز وتوسيع نطاق تعاونها مع المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية .

وقد أكدت الازمة الاقتصادية ، أكثر من ذي قبل ، الحاجة الى تعزيز وحدة الهدف والعمل بالنسبة لامريكا اللاتينية لمواجهة مشاكل الديون الخارجية ، والحمائية المنتهجة ضد صادراتنا ، وتدهور أسعار السلع الاساسية ، والقيود المفروضة على تمويل التنمية . ونحن نعتقد أن التعاون بين المنظومتين ، في هذا السياق ، سيفيد الطرفين ولإنجاز هذه الاهداف الهامة ، فإننا نطلب دعم المجتمع الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اعطي الآن الكلمة لممثل المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣/٣٥ المؤرخ في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ .

السيد جيل (المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مشروع القرار المعني بالتعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والمعروض الآن على الجمعية العامة يعني بالنسبة لنا في المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية أكثر كثيرا من مجرد اطار يتيح تعزيز التعاون المتبادل بين الهيئتين . اننا نعتبر مشروع القرار هذا ، مظاهرة تأييد هامة جدا من قبل المجتمع الدولي ، الممثل هنا ، للعمل المضطلع به في المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ونعتبره أيضا بمثابة دعم لوحدة أمريكا اللاتينية ومنطقة

Digitized by UNOG Library

الكاريبي ، ونحن نرحب بهذا الدعم أكبر ترحيب ، لاسيما في الوقت الراهن ، وذلك لان منطقتنا مازالت تعاني من أخطر أزمة اقتصادية واجهتها خلال القرن الحالي .

لقد أُنشئت المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية منذ ١٢ سنة ، بواسطة بلدان امريكا اللاتينية والكاريبي لتستجيب على نحو أكثر فعالية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية ، المتزايدة التعقيد ، والتي تواجهها مجتمعات تلك البلدان . وترمي هذه المنظومة الى تعزيز الوحدة الاقليمية عن طريق تدعيم التعاون الاقليمي وتعزيز التشاور وتنسيق المواقف في الهيئات الدولية ، وفيما يتعلق بالبلدان ومجموعات البلدان غير الاطراف فيها . ان المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية هي ، حتى الآن ، المحفل الاقليمي الحقيقي الوحيد للبلدان النامية المنتمية للامريكتين والتي يتسنى لها من خلاله مناقشة المشاكل المشتركة الخاصة بمرحلة تنميتها .

وتسترشد المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بمبادئ الامم المتحدة الاساسية مثل مبادئ المساواة والسيادة واستقلال الدول والتضامن وعدم التدخل واحترام النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تختارها كل دولة بحرية .

وفي حين تتناول المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، أساسا ، المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، فإنها لا تتجاهل المواضيع السياسية الرئيسية التي تشغل بال المجتمع الدولي . بل إن بيان ليما الذي اتفق عليه في عام ١٩٨٦ في الدورة الثانية عشرة لمجلس أمريكا اللاتينية ، وهو أكبر سلطة لصنع القرار داخل المنظومة ، قد أعرب عن ادانة الدول الاعضاء لسياسة الفصل العنصري التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا ، والتزام هذه الدول بالقيام بعمل منسق لمكافحة الاتجار في المخدرات واساءة استخدام العقاقير ، ونبذها سباق التسلح .

Digitized by UNOG Library

وفضلا عن ذلك ، اتخذت الدورة الثالثة عشرة التي اختتمتها مؤخرا مجلس امريكا اللاتينية ، مقررا رائدا يقضي باجراء حوار سنوي غير رسمي على مستوى وزراء الخارجية لبحث الحالة الدولية وآثارها على المنطقة وكذلك الاجراءات المتعين اتخاذها لتعزيز الوحدة الاقليمية . وتحقيقا لهذه الغاية ، يعتزم وزراء خارجية امريكا اللاتينية والكاريبي اغتنام الفرصة التي يعقدها الاجتماع العادي لمجلس امريكا اللاتينية الذي ينعقد في المعتاد قبل الدورة العادية للجمعية العامة للامم المتحدة . ومن ثم ، تم التسليم بالحاجة الى التنسيق السياسي كأساس للتنسيق الاقتصادي الفعّال ، ومما لا شك فيه أن هذه العملية ستعزز الارتباط بين المداولات في محفلنا الاقليمي والعمل الهام الذي يجري الاضطلاع به في هذا المحفل العالمي .

وفي الوقت الراهن ، تجابه منطقة امريكا اللاتينية والكاريبي بعزيمة قوية التحديات المركبة المتمثلة في التنمية ، كما أنها تعي بدقة الدور الهام المتعين عليها النهوض به في تحويل مسار العلاقات الاقتصادية الدولية . وبرغم الصعوبات الاقتصادية الجسام التي اخضعت الاستقرار السياسي والاجتماعي في كل بلد بالمنطقة للاختبار حاولت بلدان امريكا اللاتينية والكاريبي أن تفي بالتزاماتها عن طريق تعزيز تعاونها الاقليمي وجهودها المتضافرة . وتشهد على هذه الحقيقة المبادرات الجديدة المتخذة في المنطقة . والنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية هو أكثر من مجرد منظمة . انه نظام يتطلع الى توفير مجال تتلاقي فيه كل هذه المبادرات ومن ثم تعود بالنفع على المنطقة بأسرها .

وفيما يتعلق بامريكا اللاتينية والكاريبي تعد مشكلة الديون الخارجية أخطر قيد على المدى القصير ، ولكن منطقتنا تدرك أن التحدي الحقيقي يتمثل في إنشاء هيكل للانتاج أكثر كفاءة يتيح لها الاستفادة بقدر أكبر من مشاركتها في الاقتصاد العالمي وسرعة تحسين مستوى رفاهة غالبية مواطنيها .

ولذا ، فإننا نصر على أن التشاور والتعاون والتكامل هي الشروط الاساسية للتصدي لمشاكل المنطقة متوسطة وطويل الاجل . وعلى ذلك ، يذهب لمنطقة امريكا

Digitized by UNOG Library

اللاتينية والكاريبي تنفيذ سياسات تستهدف تخفيف حدة تأثرها بالعوامل الخارجية وذلك عن طريق الاستخدام الكثيف للامكانات الكامنة في المنطقة .

بيد أنه بالرغم مما تبذله بلداننا من جهود وتضحيات هائلة ثبت أن العقبة الرئيسية أمام التنمية ورفاهة شعوبنا هي تأثير العوامل الخارجية التي لا سيطرة لنا عليها . فقد أدت السياسة الاقتصادية للبلدان الصناعية وافتقارها الى التنسيق في مجال السياسة العامة واضمحلال التعاون الدولي الى حدوث تغييرات جذرية وارتباك شديد في الاقتصاد العالمي . وما تنشده منطقة امريكا اللاتينية والكاريبي وسائر العالم النامي هو توفير بيئة اقتصادية مستقرة يمكن التنبؤ بأحوالها وتحدد فيها قواعد اللعبة تحديدا واضحا .

ومتى نظر الى مشروع القرار على ضوء هذه الخلفية تجلّت أهميته الفائقة ، فهو يمهد السبيل الى تعزيز التعاون بين محفلين ، أحدهما إقليمي والآخر عالمي ، وكلاهما يسعى الى النهوض برفاهة الشعوب بوصفها أساسا للسلم الدائم .

ويوجد سجل خاص بالتعاون في عدد من المجالات بين النظام الاقتصادي لامريكا اللاتينية ومجموعة من وكالات منظومة الامم المتحدة وهيئاتها والمرجو الآن هو تعزيز هذا التعاون وتوسيع نطاقه . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لاعلن أمام الجمعية العامة اعتزامنا بذل قصارى جهدنا لنكفل استغلال الفرصة المتاحة على أكمل وجه بحيث تؤدي الى انجاز ملموس يعود بأقصى فائدة علينا جميعا .

الرئيس ((ترجمة شفوية عن الروسية) : تبتّ الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/42/L.15 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود اعتماد مشروع القرار A/42/L.15 ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٢/٤٢) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اختتمنا بذلك النظر في البند ١٤٣ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

البند ١٢٦ من جدول الاعمال

السنة الدولية للسلم

(أ) تقرير الامين العام (A/42/487 و Corr.2 و Add.1)

(ب) مشروع قرار (A/42/L.12)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أقترح اقفال قائمة المتكلمين بشأن هذا البند في الساعة الرابعة مساء اليوم .وما لم أسمع أي اعتراض سأعتبر انه قد تقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وعلى ذلك أرجو من الممثلين الذين يرغبون في المشاركة في مناقشة هذا البند أن يسجلوا أسماءهم بأسرع ما يمكن .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠

Digitized by UNOG Library